مفهوم الادارة التوافقية للحكم في لبنان

د. سامر بعلبكي(*)

تعتبرالديمقراطية إحدى أهم الوسائل والآليات القانونية التي من خلالها تتجدد طبيعة النظام السياسي، فهي على تماس مباشر بالبنية الاجتماعية الفكرية الثقافية، الى حد يمكن القول معه، إنها حلقة الوصل بين البنية الفكرية الاجتماعية وبين النظام، فهي تعكس التعدد البنيوي في الحياة السياسية، وذلك ضمن الضوابط التي تقتضيها.

فالديمقراطية التوافقية شأنها شأن كل المفاهيم والنظريات والقواعد الحقوقية، هي وليدة تجارب الشعوب ومعاناتها، وخاصة تلك التي تعيش في دول تتسم بتعدد المكونات الوطنية فيها، والهدف من اعتماد وتطبيق هذا المفهوم كان خلق بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مستقرة تحافظ على وحدة الدولة والمجتمع.

وللوقوف على دور الديمقراطية التوافقية وحدودها في إدارة الحكم في لبنان، لا بد من العودة سريعاً للتطور التاريخي للديمقراطية التوافقية في لبنان (أولاً) ومن ثم نبحث في العوامل المساعدة لقيام النظام الديمقراطي التوافقي (ثانياً) لننتقل بعدها للسؤال الأهم وهو هل أن لبنان يطبق فعلياً مفهوم الديمقراطية التوافقية في نظامه ؟ (ثالثاً).

البند الأول
التطور التاريخي للديمقراطية التوافقية في لبنان

لقد عرف لبنان فكرة الديمقراطية التوافقية من خلال النصوص والممارسة بدءًا من العام ١٩٢٦ حتى يومنا هذا. وقد استمرت انظمة الحكم المتعاقبة على ممارستها بأشكال مختلفة تبعاً للمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية التي كان لها التأثير المباشر على كل مرحلة من المراحل التي مر بها وهي كما يأتي:

(*) أستاذ جامعي.

أولاً: لبنان في عهد الإنتداب ١٩٢٦-١٩٤٣

تمثلت المسألة المحورية في هذه المرحلة بإعلان فرنسا جمهورية لبنان الكبير بعد وضع هذا الاخير تحت الانتداب الفرنسي، فشكلت السلطات الفرنسية حسب نظام الانتداب مجلساً تمثيلياً، تحول مع صدور الدستور اللبناني عام ١٩٢٦ الى مجلس نيابي، وقد تضمن الدستور اللبناني المادتين ٩٥-٩٦ اللتين اقرتا بصورة مؤقتة تمثيل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة.

ويعتبر بعض الفقهاء بأن هاتين المادتين هما اللتان أرستا جذور الديمقراطية التوافقية، لكن هذه الحقبة لم تشهد الائتلاف الكبير الذي يشكل العنصر الأساسي كما هو الأمر في الديمقراطيات التوافقية.

وقد طبق الفيتو المتبادل في هذه الحقبة على نحو مختلف تماماً عن تطبيقه في أنظمة الديمقراطية التوافقية، اذ مارسته سلطات الانتداب عبر السياسة الاقصائية ضد فريق رئيسي من اللبنانيين كذلك فان هذا الفريق الأخير مارس شكلاً من أشكال الفيتو عبر سياسة مقاطعة سلطات الانتداب واللبنانيين الذين تعاونوا معها.

وكان هذا النوع من التعامل نتيجة اعتبار قسم من اللبنانيين أن إعلان دولة لبنان الكبير جاء تلبية لأماني المسيحيين عموماً والموارنة خصوصاً وفي هذا السياق "يقول ميشال شيحا إن الأول من أيلول بالنسبة للبنان هو يوم المجد والسلام، هو يوم النصر"(١).

أما القسم الآخر من اللبنانيين، فقد كان يرى في قيام الكيان الجديد مشروعاً استعمارياً فرنسياً، وعملاً معادياً لمصالح العرب ولعروبة لبنان، ما يعني أن سياسة الإنتداب أدت إلى تعميق الإنقسام الطائفي، وإلى تحويل المعارضة عن اتجاهها الصحيح، وهذا ما يدل على البعد الدولي لأزمة الوحدة الوطنية في لبنان.

"وتكريساً للمادتين ٩٥ و٩٦ من الدستور فقد عمد البطريرك عريضه في مؤتمر الطوائف في بكركي بتاريخ ٢٥ كانون اول ١٩٤١ الى دعوة ممثلي الطوائف اللبنانية من كل الجهات بمناسبة عيد الميلاد ووقف خطيباً امام الحشود معلناً تمسكه بالمطالب التي تتمحور حول الاستقلال الناجز وحقوق الطوائف التي يجب ان تتمثل وكذلك المناطق، تمثيلاً عادلاً في إدارة الدولة " (٢).

وقد سمحت الانتخابات اللبنانية التي جرت عام ١٩٤٣ بإيصال جناح رئيسي من القوميين اللبنانيين من جهة، والقيادات الرئيسية من القوميين العرب اللبنانيين من جهة ثانية، الى البرلمان وتوصل الفريقان الى التفاهم على ميثاق وطني حدد مسألة النسبية في التمثيل الطائفي والنيابي، وقد اسفرت الانتخابات العامة عن تبلور ائتلاف كبير قاد معركة ناجحة من أجل الاستقلال.

ثانياً: لبنان في عهد الاستقلال (الجمهورية الاولى) ١٩٤٣- ١٩٩٠

مرَّت الجمهورية اللبنانية الأولى بدورها بالمرحلتين الرئيسيتين الآتيتين:

أ - المرحلة الأولى: ١٩٤٣-١٩٥٨

يرسم الميثاق الوطني سنة ١٩٤٣، بين الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح، حدود التسوية بين شريكي الوطن، حول القضايا

(١) Michel chiha, politique interieure, Trident, Beyrouth 1964.p.11.

(٢) د.بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة وثائق، المطابع الأهلية اللبنانية، بيروت ١٩٦٩، ص ٤٩.

الوطنية من السيادة إلى عروبة لبنان ونهائيته.

وقد نشأت الميثاقية اللبنانية المكرّسة في الدستور عن رغبة في العيش المشترك والتلاقي بعد ان ارتضت طوائفه المختلفة لبنان وطناً ضمن محيطه العربي.

ويقول كمال صليبي: "إن نشوء الكيان اللبناني كان بفعل العقد الاجتماعي بين طوائفه"(٣).

لقد أكد الميثاق الوطني على شرعية النظام السياسي اللبناني، بتوزيعه السلطة بين المسيحيين والمسلمين على أسس طائفية، ليس في حاضره فقط، بل وفي مستقبله.

ويحدد الفقيه إدمون رباط الثوابت الوطنية بثلاثة مبادىء(٤):

١ – لبنان دولة مستقلة تتمتع بكامل سيادتها، على أساس المساواة الكاملة مع سائر دول العالم الأجنبية منها أو العربية.

٢ – لبنان هو الوطن المشترك لكل اللبنانيين دون تمييز، على أساس الطائفة أو المعتقد أو المنطقة، وهو لهذا وطن يحتضن الحريات العامة، وحقوق الانسان التي يتمتع بها كل اللبنانيين، في ظل الدستور وضمانة القانون، ولهم الحق بالتالي في الوصول الى الوظائف العامة، ومرافق الدولة، على أساس من المساواة فيما بينهم، ولكن حسب حجم طائفة كل منهم.

٣ – لبنان، في مفهومه الأساسي كما في تطلعاته السياسية، بلد ذو وجه عربي، وقد مثّل الميثاق حلاً بالتنازلات المتبادلة الهادفة الى التوافق، للنزاعِ الإسلامي المسيحي، الذي أساء، منذ العام ١٩٢٠ الى تأسيس لبنان الكبير.

ويؤكد الدكتور جورج قرم " ان صيغة ١٩٤٣ هي تعبير عن إتفاق إيديولوجي بين شريكي الوطن للعيش المشترك فيما بينهما حول تسوية قضت بالإعتراف بالحدود الجغرافية للبنان بالنسبة إلى المسلمين، مقابل تخلي المسيحيين عن فكرة الإنفصال و القبول بفكرة الرعاية الشرق أوسطية " (٥).

وقد تميزت هذه المرحلة بإستمرار الائتلاف الاستقلالي، ولكن وسط تحديات واجهت العهد الجديد، وقد تمثل جزء من هذه التحديات بما يعرف بالطابع الشخصاني للائتلاف الاستقلالي.

"لم تستطع النخبة السياسية الحاكمة تطبيق مبادىء الديمقراطية التوافقية على النحو المطلوب، ولعل هذا القصور عائد الى موقف النخبة من الديمقراطية التوافقية. فهي من جهة كانت تتبنى مقوماته الطائفية ولكنها كانت تعارض (الطابع الطائفي) لذلك النظام" (٦).

وقد تطور هذا النقاش إثر المتغيرات الدولية والعربية، التي طرأت، والتي أثرت تأثيراً بالغاً على الأوضاع السياسية اللبنانية وعلى مسار الديمقراطية التوافقية في لبنان.

ب – المرحلة الثانية: ١٩٥٨–١٩٩٠

لقد شهدت هذه المرحلة متغيرات دولية وعربية كبرى، فبعد حرب السويس عام ١٩٥٦ اصطدم مشروع ايزنهاور الأميركي بمقاومة دول الكتلة الشرقية، وبمعارضة القوى الراديكالية العربية التي تمكنَّت من الإمساك

(٣) D.Saliby kamal l'histoire du liban moderne beyrouth dar an-nahar 1972 p:28.

(٤) D.Edmond rabbath :la formation historique du liban politique et constitutionnel opcit. p:550.

(٥) D.Georges corm :Histoire du pluralisme religieux dans le bassin méditerranéen: Approche juridique et sociologique comparée.1998. p. 277-278.

(٦) التوافقية وادارة التعددية اللبنانية، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، دار سائر المشرق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، كانون الاول ٢٠١٣، ص ١١١–١١٢.

بمقاليد الأمور في سوريا ومصر والعراق، وانقسمت القيادات السياسية اللبنانية الى فريقين: احدها يماشي السياسات الغربية ويعتمد عليها، والثاني يماشي الراديكالية العربية ويستند الى دعمها.

وكان من المستطاع التوصل الى حل توافقي لمواجهة التحديات الخارجية لولا بروز خلاف داخلي حول مسألة التمديد لرئيس الجمهورية اللبنانية، فكان الاحتكام الى السلاح عام ١٩٥٨ من أجل حسم الصراع بينهما، خرج الفريقان المتصارعان بشعار (لا غالب ولا مغلوب) مع التأكيد على تجديد روح الشراكة والميثاق، بيد أن الحجم الإستثنائي للراديكالية العربية أثر على تطبيق الشراكة والميثاق، وبالتالي على النظام الديمقراطي التوافقي اللبناني على الحقب الثلاث الآتية:

- الحقبة الأولى: ١٩٥٨-١٩٧٠

" سعى اللواء فؤاد شهاب في خلال هذه الحقبة الى تجسيد المبادىء التي قام عليها الميثاق والديمقراطية التوافقية، من خلال تركيب ائتلاف حاكم جديد أراده الشهابيون ان يضم ممثلين فاعلين لشتى العائلات اللبنانية الروحية، وللقوى المحافظة، والإصلاحية، وللقوميين العرب، وللقوميين اللبنانيين "[٧].

"كذلك بدأ تجسيد تلك المبادىء في الحرص على التفاهم بين الرئاسات الثلاث، والتقيد بقاعدة الشراكة والتساوي في التعيينات الإدارية "[٨] وكذلك في السياسات المالية والمشاريع العامة، من جهة اخرى سعت الشهابية الى "تجديد الميثاق" عبر تحديث الإدارة، واعتماد سياسة تنموية نشيطة أفادت المناطق الريفية حيث تقطن الطوائف المهمشة، وتعزيز المؤسسات التربوية والتعليمية.

- الحقبة الثانية: ١٩٧٠-١٩٨٢

في بدايات هذه الحقبة حدد دور لبنان كدولة مساندة وليس دولة مواجهة في الصراع العربي الإسرائيلي، وترتب على ذلك تجنيب عبء انقسام داخلي، حول حدود مشاركته في الصراع العربي الإسرائيلي.

وفي الحقبة الثانية التي امتدت حتى عام ١٩٨٢ حولت الجبهة اللبنانية الإسرائيلية، الى جبهة مواجهة رئيسية مع إسرائيل.

هذا التحول ترافق ومتغيرات اخرى مهمة منها: انقسام اللبنانيين الحاد حول مسألة الموقف تجاه دور لبنان في الصراع العربي الإسرائيلي، وتجاه نشاط المقاومة الفلسطينية المسلح عبر الأراضي اللبنانية وازدياد وزن تحالف الحركة الوطنية اللبنانية مع منظمة التحرير الفلسطينية في السياسة اللبنانية. وقد ازدادت الأزمة تعقيداً عندما احتضنت المنظمات الفلسطينية بعض القوى والأحزاب اللبنانية الرافضة والمناهضة للدولة وللنظام، فقامت بتسليحها ومساندتها مالياً.

"وكان الأدهى من ذلك هو ارتباط المنظمات الفلسطينية والاحزاب اللبنانية عربياً وإقليمياً ودولياً "[٩].

فكل حزب لبناني وتنظيم فلسطيني لهما ارتباطات عقائدية ومالية بإحدى الدول العربية، وهذه الأخيرة كانت منقسمة بين تيار مؤيد للحل السلمي والصلح مع اسرائيل (مصر)،

(٧) Pierre Rondot,Les Institutions politiques du liban,Paris,Institut d'orient Contemporain,1947,p.21.

(٨) د.جورج قرم ١٩٩٨: تعدد الاديان وانظمة الحكم، دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة، ١٩٩٨، ص٣٥٩.

(٩) د. احمد سرحال، أزمة الحكم في لبنان، عوامل وحلول، دار الباحث للطباعة، الطبعة الأولى، ص ٣٤.

وتيار رافض له (دول الصمود والتصدي كالعراق وسوريا)، وتيار محايد (على رأسه السعودية)، إن هذا الإنقسام أدى الى خلافات بينهما، حاولت تصفيتها على الساحة اللبنانية من خلال المنظمات الفلسطينية والاحزاب اللبنانية المؤيدة لها، الأمر الذي أدى إلى تداعيات على مستوى تنظيم الشراكة الوطنية التي تأسست بمقتضاها الديمقراطية التوافقية في لبنان، ذلك أن الخلاف الداخلي انعكس سلباً على القضايا اللبنانية ما أدى الى إعادة النظر بملفات العلاقة بين الطوائف اللبنانية كافة والأسس التي قامت عليها، والتي تناولت شتى قضايا العيش المشترك، وبالتالي فقد نالت الديمقراطية التوافقية نصيباً كبيراً من هذا الجدل، لارتباطها الوثيق بالعلاقة بين الطوائف.

- الحقبة الثالثة: ١٩٨٢- ١٩٩٠

خلال هذه الحقبة تحّول الصراع إلى حرب استمرت سنوات وتخلّلها غزو إسرائيلي للبنان تلاه إنسحاب جزئي، وعودة القوات السورية إلى أكثر الاراضي اللبنانية بعد إنسحابها منها والصعود التدريجي للنفوذ السوري في لبنان، الأمر الذي شكّل احد العناوين البارزة لهذه الحقبة.

الانعكاس الآخر لهذه الحقبة، كان تفكك النظام السياسي اللبناني، وتعرضه الى التآكل والانهيار، فقد تصدعت المؤسسات الدستورية، وبقي مجلس النواب مستمراً يجدد لنفسه لتعذر إجراء انتخابات عامة، ولكنه كان يعمل في ظل ظروف إستثنائية، وتحت وطأة ضغوط شديدة، وهكذا كان حال السلطتين التنفيذية و القضائية، وكثر النقاش في خلال هذه الحقبة حول مستقبل الديمقراطية التوافقية في لبنان " ولكن على وقع جولات القتال، فلم تصل أطراف الصراع إلى نتائج فاصلة إلا عندما أثمرت الوساطات الاقليمية والدولية الى انعقاد المؤتمر البرلماني اللبناني في الطائف عام ١٩٨٩، الذي سمح بإدخال تعديلات هامة على الدستور اللبناني، أعادت نظرياً التوازن إلى نظامنا البرلماني، ولتضع اسساً جديدة للعلاقات بين السلطات، تؤمن المشاركة الفاعلة لجميع المواطنين، بغض النظر عن التنوع الطائفي والمذهبي، ولتؤسس لعهد جديد من الأداء، حيث اختلف كثيرون في توصيفه بين جمهورية ثانية او ثالثة أو عودة إلى الجمهورية الأولى"[١٠].

ثالثاً: الجمهورية اللبنانية الثانية ١٩٩٠ حتى اليوم

أدت المتغيرات التي جرت في لبنان في نهاية الثمانينات إلى قيام الجمهورية اللبنانية الثانية، ومَّرت هذه الجمهورية بالمرحلتين الرئيستين الآتيتين:

أ - المرحلة الاولى: ١٩٩٠- ٢٠٠٥

اجمعت وثيقة الوفاق الوطني (الطائف) التي كرسَّت نهاية الحرب الأهلية على الأمور الأربعة التالية: الأول، بلورة مبادىء تنظم على أساس الديمقراطية التوافقية، الثاني، الاعتقاد بأن التوافقية هي نظام مؤقت، الثالث، الإعراب عن رغبة الزعماء في استبدال النظام السياسي اللبناني بنظام سياسي جديد، الرابع، الاتفاق على آليات الانتقال إلى نظام جديد إلا أنه غاب عن تلك الوثيقة تحديد هوية النظام السياسي المرتجى.

التطورات التي طرأت على الأوضاع في لبنان خلال تلك المرحلة، لم تكن تعبّر بدقة عن

(١٠) د.احمد سرحال، الطائف جمهورية ثانية أم عودة الى الجمهورية، جريدة السفير ٢٧-١٢-١٩٩٠.

مواقف القيادات السياسية اللبنانية، تجاه قضايا النظام السياسي واستطراداً الديمقراطية التوافقية والشراكة الوطنية. فخلال تلك المرحلة، وفي ظل وصاية النظام السوري على لبنان، قدمت اطراف النخبة السياسية اللبنانية الحاكمة مسألة علاقاتها مع دمشق، على مسألة تمتين علاقاتها مع بعضها البعض، أي توطيد أواصر الديمقراطية التوافقية في المجتمع التعددي اللبناني.

ب – المرحلة الثانية:٢٠٠٥ حتى اليوم

هذه المرحلة شهدت اغتيال الرئيس رفيق الحريري في ١٤-٢-٢٠٠٥، " فبادر البعض إلى اتهام سوريا بهذه الجريمة، وطالبوا بتنفيذ القرار ١٥٥٩ خاصة لجهة انسحاب الجيش السوري من لبنان وحصلت انتفاضة كبيرة في وجه السوريين، ما اضطرهم إلى الإنسحاب الشامل من لبنان وفقاً لمنطوق القرار ١٥٥٩، وليس وفقاً لاتفاق الطائف"(١١). الأمر الذي أحدث فراغاً كبيراً على المستوى الداخلي، والذي تحّول من جديد إلى ساحة للصراعات المحلية والإقليمية والدولية بحيث بات من شبه المستحيل، إيجاد حل داخلي للأزمة اللبنانية من دون حصول توافق بين الأطراف المتنازعة.

ورغم حدة الصراعات والاتهامات المتبادلة بين الأطراف المحلية، حول التبعية للخارج الدولي او العربي، من الممكن القول إن القيادات اللبنانية المحلية استعادت جزءاً واسعاً من حرية الحركة التي كانت تتمتع بها خلال المراحل السابقة، بحيث بات عليها ان تواجه مرة اخرى مسألة النظام السياسي اللبناني.

"إلا أن مقاربة المسألة اختلفت في هذه المرحلة عن المقاربات السابقة، فالمسألة المطروحة بعد العام ٢٠٠٥ لم تعد إصلاحية، أو بطلان نظام الديمقراطية التوافقية، ولا مسألة الانتقال الى النظام التنافسي، بل انتقال الجدل حول النظام السياسي الى إشكالية توصيفية.

على هذا الصعيد، انقسم الأفرقاء السياسيون الرئيسيون في لبنان الى فريقين رئيسيين: واحد يقول ان النظام السياسي القائم هو "أكثري" وآخر يقول إنه "توافقي"(١٢).

في ظل هذا الانقسام بين الفريقين تراجع التفكير في مستقبل النظام السياسي، فبينما كان من المألوف الحديث عن ضرورة الانتقال من الديمقراطية التوافقية الى نظام أكثري يضعف لانتماءات الطائفية والفئوية ويعزز المواطنية، انتقل الجدل حالياً إلى مقارنات مستمرة بين النظامين التنافسي والتوافقي.

البند الثاني: العوامل المساعدة لقيام النظام الديمقراطي التوافقي في لبنان

تخضع الديمقراطية التوافقية لعدة عوامل تساعد على تطورها وأهمها:

اولاً: حجم الدولة

يعتبر حجم الدولة اللبنانية في نظر الديمقراطيين التوافقيين ملائماً الى أبعد حد، مع متطلبات قيام النظام الديمقراطي التوافقي. فمن بين الدول التي اعتمدها آرنت ليبهارت في مقارنته الأولى اي ماليزيا، لبنان، هولندا، بلجيكا، سويسرا والنمسا، يحتل لبنان البلد الأصغر من حيث المساحة وعدد السكان، خلافاً لما يفترضه الديمقراطيون التوافقيون فإن حجم الدولة لا ينعكس على سياستها الخارجية.

(١١) د.موسى ابراهيم، تاريخ لبنان الحديث، من عهد الإمارة الى اتفاق الدوحة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٢.
(١٢) التوافقية وادارة التعددية، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤ -١١٥

"ويرى ليبهارت إن لصغر الحجم تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على احتمال قيام ديمقراطية توافقية وإحتمال نجاحها، فهو يعزز مباشرة روح التعاون والتسويات، وهو يزيد بصورة غير مباشرة حظوظ الديمقراطية التوافقية عبر تخفيض أعباء صنع القرارات ويجعل حكم البلد أسهل على الحكومة"(١٣).

ثانياً: التحدي الخارجي

يرى الديمقراطيون التوافقيون أن تفاهم المجموعات داخل الدول الصغيرة الحجم وشعورها بالخطر يفرض عليها التوحد في مواجهة التحديات لحماية بلدانها.

وخلافاً لهذا الرأي فإن الصلة بين التحديات والضغوط الخارجية التي جابهت النخبة السياسية اللبنانية، لم تسر دوماً في نفس الطريق، وترتبط هذه الظاهرة في لبنان بعدد من الاسباب منها ما يأتي:

١ – "إن القيادات اللبنانية لم تمتلك دوماً إدراكاً كافياً للمخاطر التي تواجه لبنان"(١٤).

٢ – "إن اللبنانيين، حتى ولو اتفقوا على تقييم لحجم التحديات او الاخطار الخارجية، فانهم قد لا يتفقون بالضرورة على تحديد مصدر تلك التحديات ولا على السياسة الأنفع في التعامل معها"(١٥).

٣ – "حتى ولو كانت لدى القيادات اللبنانية الرغبة في التوصل الى تحديد مشترك للتحديات، والى النية في التعامل الجماعي معها، فإنها قد لا تتمكن بالضرورة من ترجمة هذه الرغبة والنوايا الى موقف ملموس"(١٦).

٤ – ان التحديات الخارجية، وخلافاً لما يعتقده البعض في كثير من الحالات، لا تدفع بالنخب المحلية الى التوافق بل بالعكس، فقد تجد نخب حاكمة مضادة فرصة لعقد التحالفات مع طرف دولي أو إقليمي من أجل تعزيز مكانتها الداخلية. وفي أكثر الاحيان تؤدي هذه التدخلات إلى عرقلة قيام ديمقراطية توافقية.

ومن خلال التجارب التي مر بها لبنان، يتبين أن التحديات الدولية قد تكون عاملاً مساعداً في تعزيز الديمقراطية التوافقية في لبنان، إذا كانت القيادات اللبنانية متفاهمة ومتوافقة قبل ظهور ونمو هذه التحديات، أما في غياب التفاهم بين القيادات فليس هناك من دليل تاريخي يؤكد أن الضغط الخارجي سوف يدفع نحو التفاهم والتوافق.

ثالثاً: ميزان القوى

إن عملية تحديد موازين القوى في لبنان تصطدم بصعوبتين عمليتين:

أولاً: تحديد طابع هذه القوى، إذ قد يتغير بين مرحلة واخرى.

فهناك من يرى الطوائف المكوّن الأساسي للمجتمع والركن الرئيسي للحياة العامة وهناك من يشدد على التمايزات الاجتماعية، ويرى أنها تلقي ظلاً كثيفاً على الصراعات السياسية.

كما يشدد آخرون على دور الجماعات

---

(١٣) آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، ص ١٠٦.

(١٤) انطوان مسرة، المادة ٦٥ من الدستور، التوافقية هي ايضاً...تصويت واكثرية، النهار ٢٠٠٥/١٢/١٩ تعقيباً على افتتاحية غسان تويني: حذار ضرب الآخرين: لبنان اولاً والادراك المشترك للخطر الخارجي، (أ) جريدة النهار ٢٠٠٦/١/١٧.

(١٥) فريد الخازن، الوحدة الداخلية قبل الحرب وبعدها، جريدة النهار، ٢٠٠٦/٨/١٠.

(١٦) Seaver Brenda,the regional sources of power -shaving failure:the case of Lebanon, political science quarterly. 2013.p242.

العقائدية في موازين القوى، ولكن يمكن القول ان الفئات الطائفية هي الأكثر حضوراً راهناً في الحياة العامة من بين الفئات المعترف بها رسمياً.

ثانياً: "إن الإحصاء المعتمد للطوائف اللبنانية يرجع الى العام ١٩٣٢ ما يعني أن لبنان يفتقر الى الاحصائيات الكافية التي تحدد بدقه حجم كل فئة من الفئات التي يتكوَّن منها الشعب اللبناني، مع الإشارة إلى أن الطوائف المسيحية كانت أكثرية في هذا الإحصاء وسرعان ما أخذت بالتناقص تدريجياً لصالح المسلمين" (١٧).

رابعاً: التنوع في الوحدة

تميز لبنان على مر التاريخ بتعدد طوائفه ومذاهبه، وكان عدد هذه الطوائف المعترف بها رسمياً حتى الأمس القريب، ١٧ طائفة ومذهباً، فاصبحت ١٨ بعد ضم طائفة الأقباط الى القائمة الرئيسية.

إن وجود الاختلاف بين فئات المجتمع في إطار التعددية يشجع على قيام الديمقراطية التوافقية بحيث لا تشعر فئة في المجتمع بالعزل والغبن، لذا يجب احترام هذه الصيغة في التنوع واحترام الأقليات والحفاظ على خصوصيتها.

إن المجتمع اللبناني لا يتصف بالتعددية فقط، بل يتَّصف ايضاً بالتطابق بين أوجه التعددية هذه.

وهذا التطابق المتنامي يعمق التواصل بين اللبنانيين، فهناك تطابق بين الانقسامات ذات الطابع المهني، والانقسامات ذات الطابع الطائفي.

" بيد أن الديمقراطيين التوافقيين يعتبرون أنه بمقدار ما يشكل الوضع الراهن اللبناني تحدياً كبيراً قد يطيح بالكيان اللبناني، فإنه يوفر من جهة أخرى فرصة مناسبة وتاريخية لوصول مكونات المجتمع اللبناني إلى تفاهم راسخ.

ويعيد الديمقراطيون التوافقيون تفاؤلهم هذا إلى الاعتقاد، بأن الوضع الراهن سمح للطوائف بإختيار ممثليها الحقيقيين، الذين يعبرون عن مصالحها، كما ترى هي هذه المصالح، وعن رغبتها وخياراتها.

وان هذه القيادات تملك، بالتالي، تفويضاً للنطق بإسم هذه الطوائف، ومن ثم التوصل الى المواثيق والاتفاقات مع القيادات اللبنانية الأخرى، من أجل إقامة ديمقراطية مستقرة في بلدانها" (١٨).

خامساً: دور الفاعل –النخبة السياسية

يعّول الديمقراطيون التوافقيون على النخب السياسية للعب دورٍ رئيسي في تأسيس النظم الديمقراطية التوافقية، واستمرارها ونجاحها، لما ينبغي ان تمتلكه هذه النخب من خلفيات ثقافية واجتماعية مشتركة، واستعداد لتجديد نفسها عن طريق استيعاب القوى الشابة الصاعدة في المجتمع، وتسهيل إندماج ممثليها في النخبة.

التجربة السياسية اللبنانية تدلّ على أن هذه المواصفات توفرت لدى نخب حكمت لبنان في بعض مراحله التكوينية، ولكنها لم تتوفر على النحو المطلوب في المراحل اللاحقة، ففي هذه المراحل ازدادت صعوبة الاضطلاع بمهمات الهندسة التوافقية.

(١٧) أرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨.

(١٨) Lipharet Arends,Democracy in plural societies: A comparative exploration.yale university press 1977,p.42.

فالهندسة التوافقية تنطلق عادة من مسلمات متفق عليها بين الزعماء والقيادات وتتطلب وعياً عالياً، ومعرفة عميقة بالحساسيات الفئوية والدينية والمذهبية والاثنية، كما تتطلب استعداداً للتنازل وللمساومة للوصول الى حلول مبتكرة وخلاقة لمعضلات طارئة ومستوطنة، واستعداداً لتقديم التضحيات، اذا اقتضت الضرورات التوافقية.

البند الثالث
هل أن لبنان يطبق فعلياً مفهوم الديمقراطية التوافقية في نظامه؟

إن الديمقراطية التوافقية كنموذج للديمقراطية في المجتمعات التعددية، تهدف الى تحقيق الديمقراطية في مجتمع لا يمكن ترك حسم أمور الحكم فيه للعددية، بسبب قوة الانتماء للمجتمعات والعصبيات التي لا تزال تفعل فعلها في العملية السياسية، وبالتالي في تحديد خيارات المواطنين في الإنتخابات، "فالديمقراطية التوافقية وسيلة لمنع الهيمنة في المجتمعات التعددية، وتهميش الجماعات الأقلوية وبخاصة أن الهيمنة والتهميش لا تتفقان والديمقراطية. مع العلم أنه يبقى للعددية دور أساسي في الديمقراطية التوافقية، ولكنه ليس دور المهيمن والمهمش"[١٩] فالتوافقية تلطف العددية، ولا تؤدي الى زوال مفاعيلها.

"وانطلاقاً من التعريفات التي تحدثت عن الديمقراطية التوافقية، ولمعرفة مدى التزام النظام السياسي اللبناني بمضمونها ومحتواها في ظل التساؤلات العديدة حول ذلك، وللاجابة على هذه التساؤلات بشكل منهجي، لا بد من اعتماد العناصر الأربعة الاساسية لمفهوم الديمقراطية التوافقية عند ليبهارت كمعيار وأداة قياس، للحكم على صحة تطبيق لبنان لهذا المفهوم، بروحيته وأهدافه، وهي على النحو التالي"[٢٠]:

اولاً- الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كل القطاعات (والطوائف) الهامة في المجتمع التعددي

السمة الأساسية للديمقراطية التوافقية، هي أن الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع التعددي تتعاون في ائتلاف واسع لحكم البلد.

فالائتلافات الواسعة تنتهك القاعدة القاضية بأن تحصل الحكومة في الأنظمة البرلمانية، على تأييد الأكثرية، ولكن ليس على تأييد الأكثرية الساحقة، فالائتلاف الصغير الحجم لا يسمح بوجود معارضة ديمقراطية فعالة فحسب، بل هو يتشكل بسهولة أكبر لأنه يتألف من عدد اقل من وجهات النظر والمصالح المختلفة المطلوب التوفيق بينها أيضاً.

ويمكن ايضاً توضيح وظيفة الائتلاف الواسع عبر وضعه ضمن سياق مبدأين متنافسين هما: الحكم بالإجماع وحكم الأكثرية في النظرية الديمقراطية المعيارية، فمن جهة يبدو الائتلاف الواسع بين كافة المواطنين أكثر ديمقراطية من حكم الأكثرية، ولكن من جهة ثانية، البديل الوحيد من حكم الأكثرية هو حكم الأقلية أو على الأقل فيتو الأقلية. فمعظم الدساتير الديمقراطية تحاول أن تحل هذا المأزق بالنص على حكم الأكثرية للمعاملات العادية عندما يقدر أصحاب القرار أن مدار الرهانات

(١٩) د.عصام سليمان، الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة، دار البيان بيروت -لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص ١٠٤-١٠٩.

(٢٠) ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧.

ليس عالياً، وأكثريات إستثنائية أو عدة أكثريات على إمتداد فترة من الزمن بالنسبة الى القرارات الحيوية جداً، كإعتماد الدساتير أو تعديلها.

"وهذا ما نادى به جان جاك روسو، حيث قال كلما كانت المسائل التي تناقش أهم وأخطر شأناً كان على الرأي الذي يجب أن يسود ان يكون أقرب الى الإجماع" (٢١).

ويرى ارنت ليبهارت بأنه ليس لزاماً على الائتلاف الواسع أن يتخذ صورة الحكومة في الأنظمة البرلمانية، وهذا لا يعني، من ناحية ثانية، أن كافة الترتيبات المؤسساتية الرسمية تسمح بتشكيل ائتلافات واسعة بالسهولة نفسها.

ويعتبر بأنه من الحلول الممكنة الأخرى، القيام بترتيب ترتبط فيه الرئاسة بعدد من المناصب التعددية العليا الأخرى كرئاسة الوزارة، ونائب رئيس الوزارة، ورئيس مجلس النواب، ويمكن لهذه مجتمعة، أن تصبح ائتلافاً واسعاً كما هي الحال في لبنان.

" ويرى الديمقراطيون التوافقيون أن النمط الذي أقره الزعماء اللبنانيون، وتكرَّس مع الزمن بعد الإستقلال في توزيع الرئاسات الثلاث على الطوائف اللبنانية الرئيسية، هو تعبير عن فكرة الائتلاف الكبير كواحد من أشكال الهندسة التوافقية اللبنانية " (٢٢).

ويرى د.عصام سليمان بأن "هذا النوع من الائتلاف يختلف عن غيره في سويسرا والنمسا وهولندا وبلجيكا وماليزيا، حيث تتحالف الأحزاب مع بعضها، فالدور السياسي أسند في لبنان الى الزعماء المستقلين والتكتلات غير المتماسكة والأغلبيات غير المستقرة" (٢٣) فاثنان فقط من بين رؤساء الجمهورية الستة عشر كانا ينتميان الى حزب سياسي عندما تسلما منصب الرئاسة وواحد كان ينتمي الى كتلة نيابية. أغلب رؤساء المجالس النيابية لم يكونوا منتظمين في أي حزب أو تنظيم سياسي عند تسلمهم مناصبهم وكذلك الأمر بالنسبة الى رؤساء الحكومة.

وقلّ أن تمكن أي رئيس من الرؤساء الثلاثة من تمثيل طائفته بدون منافس جدي، بإستثناء رئيس المجلس الأستاذ نبيه بري، الذي يمثل طائفته منذ واحد وثلاثين عاماً بدون وجود منافس و نتيجة للاجماع الشيعي والوطني حوله، بحيث يمكن القول إن ائتلاف الرؤساء كان يعني ائتلافاً عاماً يشمل كل القوى الفاعلة في البلاد.

إن عدم إرتقاء الحياة الحزبية في لبنان الى المستوى المطلوب، كانت له نتيجة سلبية تمثلت بعدم وضوح أداة التحالف والمؤسسة الثابتة التي يصنع فيها المتحالفون القرارات المهمة، كما هو الأمر في المجلس الرئاسي في سويسرا، أو في لجنة الائتلاف في النمسا.

لقد سعت وثيقة الوفاق الوطني، والدستور اللبناني المعَّدل إلى إغلاق هذه الثغرة، عن طريق التأكيد على أهمية مجلس الوزراء بإعتباره المؤسسة التي تصنع فيها القرارات المعبرة عن روح الائتلاف ومبادئه، كذلك لم تأت الانتخابات النيابية دوماً بالممثلين الحقيقيين للشعب اللبناني، وكان السبب الرئيسي تدخل الفريق الحاكم بغرض إضعاف المنافسين وضمان الاستمرار، والاستئثار بالحكم.

(٢١) Jean -Jacques rousseau: the social contract trams.G.D.H cop (new York : Dutton 1950) p: 107.

(٢٢) Lipharet Arends,Democracy in plural societies:A comparative exploration.opcit,.p.148.

(٢٣) د.عصام سليمان، الكتل النيابية في لبنان، كل الأقطاب اقواها في معظم الدورات... وكلها من غير انظمة داخلية، جريدة الحياة ١٥/١٢/١٩٩٥.

فالمادة (ي) من مقدمة الدستور اللبناني نصت على أنَّ لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

والمقصود بميثاق العيش المشترك هنا هو ميثاق العام ١٩٤٣ غير المكتوب، والذي جرى التوافق عليه بين الطوائف الأساسية، وبموجبه يتم انتخاب رئيس للجمهورية من الطائفة المارونية، ورئيس لمجلس النواب من الطائفة الشيعية، ورئيس لمجلس الوزراء من الطائفة السنية... وعلى مشاركة الطوائف في الحكم عبر توزيع المقاعد النيابية والوزارية والوظائف العامة والمناصب الأخرى فيما بينهما ووفقاً للعدالة.

هذه المادة من مقدمة الدستور توحي في الشكل وكأن لبنان يطبق الديمقراطية التوافقية استناداً الى معيار الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسين من كافة القطاعات (والطوائف) الهامة في المجتمع التعددي .بالتأكيد المشكلة ليست بالنصوص فالطائف وضع بناءً متكاملاً للوصول إلى الدولة المدنية، إلا أن أهل السلطة من بعض أمراء الطوائف لم يلتزموا بآليات الطائف حفاظاً على مصالحهم الشخصية، وزعامتهم تحت حجة حماية مصالح الطائفة.

كما انه ومن خلال الممارسة السياسية الخاطئة لادارة الحكم، تبين بأنها تقضي على الديمقراطية والحياة الحزبية والنقابية داخل الدولة، وبالتالي على الديمقراطية داخل المجموعات، وعلى روح المادة ج من مقدمة الدستور، وذلك بالتعدي على أحد أهم أركانها وهو العدالة الاجتماعية، والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز او تفضيل، وهي سمحت بإصدار مراسيم وقرارات ومذكرات وتعاميم تخالف الدستور، ولا سيما مقدمته ونص المادتين ٧ و١٢ منه وذلك بتعليق الترفيعات أو نتائج مباريات ما بحجة الحفاظ على التوازن الطائفي بين المستحقين، علماً ان القانون ينص على طائفة المواطنين من الفئة الأولى حصراً، ولا يتعدّاه إلى باقي الفئات والمراكز.

هذه الممارسة وإن كفلت الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسين، إلا انها أعطت هذا الامتياز لبعض أمراء الطوائف، وأصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي والمالي، وليس لأصحاب الكفاءة والجدارة والاستحقاق تحديداً الذين لا ينتمون الى زعماء الطوائف القابضين على زمام الحكم في البلاد.

ليس بالضرورة أن تمهد التوافقية الطريق لقيام حكم ديمقراطي حقيقي، فحتى اليوم لم تؤدِ التوافقية الى شيء، فلا إستقلالية الدولة قد تمت، ولا التآخي والتآلف بين المواطنين قد تمّا، ولا رضيت جميع الفئات، لأن التوافقية قد بُنِيَت على فكرة تكريس الفئوية وعلى فكرة المساومة الوطنية، والتوازن بين الطوائف المتنافرة المتضاربة الاتجاهات.

ثانياً: الفيتو المتبادل أو حكم الأغلبية المتراضية

يرى أرنت ليبهارت في كتابه "الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد"، "بأن اعتماد أهم طريقة للحكم التوافقي، أي الائتلاف الواسع بصورة من الصور، تكّمل بثلاث أدوات ثانوية: الفيتو المتبادل، النسبية، والإستقلال القطاعي، وتتصل هذه الاربعة بعضها ببعض، وهي كلها تستجر إنحرافات عن حكم الأكثرية الخالص. ويمثل الفيتو المتبادل، حكم الأقلية السلبي، فالمشاركة برأيه في الائتلاف الواسع تتيح ضمانة سياسية هامة لقطاعات الأقلية، لكنها ليست حماية مطلقة ولا خالية من العيوب"[٢٤].

(٢٤) جوزاف مغيزل، كتابات جوزاف مغيزل، الجزء الاول، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص ٧٤.

ينبغي للقرارات أن تتخذ في الائتلافات الواسعة، وعندما تتخذ هذه القرارات عبر أكثرية الأصوات، فإن تمثيل الأقلية في الائتلاف، يمنحها فرصة لتقديم إقتراحاتها بأقصى ما يمكن من قوة لشركائها في الائتلاف، لكنها قد تهزم مع ذلك أمام أصوات الأكثرية، وعندما تؤثر قرارات كهذه في المصالح الحيوية لقطاع أقلي، فإن هذه الهزيمة تعتبر غير مقبولة وتعرّض التعاون بين النخب القطاعية للخطر، ولذلك فلا بد من إضافة فيتو الأقلية الى مبدأ الائتلاف الواسع، ولا يمكن لغير هذا الفيتو ان يمنح كل قطاع ضمانة كاملة للحماية السياسية.

فيتو الأقلية مرادف لفكرة الأكثرية المتراضية، فهي تمنح كل قطاع القدرة على حماية نفسه، وتضع حقوق كل قطاع وسلامته حيث يمكن ان توضع بأمان، اي تحت وصايته الخاصة، فمن دون هذا لن تقوم قائمة للمقاومة المنظمة، والسلمية والفعالة ضد النزوع الطبيعي لكل قطاع نحو الدخول في نزاع القطاعات الاخرى.

إذاً فالائتلاف التوافقي بين الشركاء في الوطن يشكل تفاهماً على طرق العيش المشتركة بين مكونات الشعب، وقد رسم الدستور في الأنظمة التوافقية آلية تحّد من تعسف أي من هذه المكونات بوجه الأخرى، فسمح بحق النقض (الفيتو) المتبادل حماية للأقلية، إذا ما رأت أن ضرراً يلحق بها، تستطيع دفعه.

ويعتبر ليبهارت أن الفيتو المذكور ينقسم الى فئتين:

" الأولى، هي عبارة عن تفاهم غير مكتوب بين قيادات تلك الجماعات، يتكّرس مع الوقت، فيصبح جزءاً من التقاليد والتراث السياسي في البلد، كما هو الأمر في سويسرا وهولندا.

الثانية، عبارة عن نقض مقونن يدخل المواثيق والدساتير، ويتجسد في المؤسسات الشرعية، كما كان الأمر في النمسا.

وفي بعض الأحيان يكون هناك نوع ثالث من الفيتو على الطراز البلجيكي، حيث يكون اتفاقاً غير مكتوب في مجالات معينة واتفاقاً مدوناً في الدستور في مجالات أخرى شديدة الحساسية مثل مجال اللغة".

ومن الألليات الدستورية المستخدمة تحديد نسبة الأكثرية المطلوبة للتقرير في الهيئات الدستورية المعنية، مثل مجلس النواب والشيوخ معاً بحيث يكون من الصعب تمرير القرارات بدون موافقة سائر ممثلي الجماعات الممثلة فيه، أو أكثرهم على الأقل، وفي بعض المؤسسات الدستورية ما يفوق الثلث، وهو ما أصطلح على تسميته في لبنان بالثلث الضامن المعطل " وقد طبقت قاعدة الفيتو المتبادل في لبنان حتى عام ١٩٨٩على نحو مشابه لما هو مطبق في سويسرا وهولندا، أي عن طريق تفاهم ضمني بين القيادات، حول مبدأ الفيتو وحول حق الفئات اللبنانية الرئيسية في اللجوء اليه"[٢٥]

وقد أثارت قاعدة الفيتو ردود فعل متنوعة حيث كتب الصحافي جورج نقاش في جريدة "الأوريان" مقاله الشهير: "سلبيتان لا تؤلفان أمة"، وتساءل أي نوع من الوحدة اللبنانية يمكن أن تستخرج من هذه الصيغة ؟ ان نصف اللبنانيين يرفضون ما يريده النصف الأخر. إن الدولة ليست سوى حصيلة عجزين وقد أراد النقاش التلميح الى الشلل الذي يسببه الفيتو في الدولة.

(٢٥) د.محمد طي، كميل حبيب، علي حسون، التوافقية النظرية وتطبيقها في لبنان، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، الطبعة الاولى، بيروت ٢٠١١، ص ١٠٥.

إلّا أنّ النقاش نفسه، ما لبث أن راجع موقفه عندما كتب في الأوريان نفسها يقول " فلكي نحل تناقضاتنا وضعنا نظاماً دقيقاً للتوازن، هو نظامنا السياسي الذي أدهش العالم "[٢٦].

فالفيتو المتبادل لم يقتصر تطبيقه في لبنان على القضايا المتعلقة في الهوية الوطنية والسياسة الخارجية، فقط بل انتقل احياناً ليشمل أدق تفاصيل الهندسة الاجتماعية والتوافقية، وقد ميزت وثيقة الطائف بين المواضيع الأساسيةً التي تتخذ فيها القرارات بأكثرية الثلثين، وبين المواضيع العادية التي تتخذ فيها القرارات بأكثرية الحضور في اجتماعات مجلس الوزراء.

حيث أناط الدستور بموجب المادة ٦٥ منه السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء، ونص في الفقرة (٥): " يجتمع مجلس الوزراء دورياً في مقر خاص، ويترأس رئيس الجمهورية جلساته عندما يحضر ويكون النصاب القانوني لإنعقاده اكثرية ثلثي أعضائه، ويتخذ قراراته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت، ويتخذ قراراته بأكثرية الحضور، اما المواضيع الأساسية، فهي تحتاج الى موافقة ثلثي أعضاء الحكومة المحدد في مرسوم تشكيلها...".

ونستنتج ممّا تقدم ما يأتي:

أ – ان التوافق أصبح مكرَّساً دستورياً إثر التعديل، بعد أن كان عرفاً في السابق.

ب – ان الأصل في قرارات مجلس الوزراء، هو التوافق الذي لا يلغي بدوره التصويت.

ج – ان التعدد الحصري للمواضيع الاساسية، يحدد الثوابت الوطنية لميثاق العيش المشترك، ولا يجوز التوسع في تفسيرها.

وإننا نرى بأن معيار الفيتو المتبادل في إدارة اللعبة السياسية في لبنان، لم يطبق بالشكل الذي يؤمن الحماية للمصالح الحيوية للأقلية، لتحقيق الديمقراطية التوافقية بمعناها الحقيقي، فهو فيتو لم يعطَ للمواطنين وممثليهم، بل أعطي لأصحاب النفوذ الطائفي والمالي والاقتصادي والاجتماعي، وهذا الفيتو ساهم بخنق الأصوات العابرة للطوائف والمذاهب، بالتعبير عن رأيها، ما سمح بتعميم ثقافة الفساد والمحسوبية، والارتهان للطوائف، واصحاب النفوذ فيها، وهو لم يحمِ المصالح الحيوية للجماعات، بل عمل علىَ حماية المصالح الشخصية الفئوية للمتنفذين في هذه الجماعات.

ثالثاً: النسبية في توزيع الحصص

يمثل مبدأ النسبية أيضاً انحرافاً هاماً عن حكم الاكثرية، كالفيتو المتبادل، وهو وثيق الصلة بمبدأ الائتلاف الواسع.

النسبية بكونها معياراً محايداً وغير منحاز للتوزيع، تزيل عدداً كبيراً من المشاكل المسببة للإنقسامات في عملية صنع القرارات، وتخفف بذلك من أعباء الحكم التوافقي، ومن الوظائف الأكثر أهمية للنسبية وظيفة تتصل بعملية صنع القرارات نفسها. يحدد يورغ شتاينر[٢٧] " النموذج النسبي بأنه النموذج الذي فيه تؤثر كل الجماعات في قرار ما بنسبة قوتها العددية وفي هذا المجال، ايضاً، تتصل قواعد النسبية والائتلاف الواسع بعضها ببعض، فتوزيع النفوذ توزيعاً نسبياً الى حد ما في مسائل السياسة لا يمكن أن يضمن، إلا إذا تمت المساومة على القرار، بمشاركة كافة الجماعات، غير أن النسبية

(٢٦) باسم الجسر، ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان؟ وهل سقط؟، مرجع سبق ذكره، ص٣٤٢-٣٤٣.

(٢٧) Jurg steiner,the principles of majority and proportionality,British journal of political science,1,n"1 (January 1971) p:63-70.

تضيف إرهافاً لمفهوم الائتلاف الواسع، لا يكفي ان تكون كافة القطاعات الهامة ممثلة في أجهزة صنع القرار، بل يجب ايضاً أن تكون ممثلة بصورة نسبية ".

والتركيبة النسبية للحكومات وسواها من هيئات صنع القرار، لا تحل مشكلة كيف يمكن تحقيق التاثير النسبي عندما تكون طبيعة القرار ثنائية ؟

كأن يكون السؤال المطروح هل يجب القيام بعمل معين أم لا ؟

فإن لم يكن هناك إجماع تلقائي، فسوف يكون هناك رابحون وخاسرون في حالة كهذه، "وفي النهاية، لن يكون من الممكن تفادي حكم الأكثرية أو فيتو الأقلية، لا حل لهذا المأزق ولكن ثمة طريقتان من شأنهما تخفيفه ويمكن إعتبارهما حلين جزئيين:

"الأولى: هي ربط عدة قضايا معاً، وحلها بالتزامن، عبر تنازلات متبادلة، والمصطلحات المستعملة في هذه الطريقة هي مقايضة أصوات، رزمة حلول، وفي النمسا يونكتيم (رزم).

الطريقة الثانية: هي تفويض أصعب القرارات المصيرية الى كبار زعماء القطاعات، والنسبية مبدأ حيوي في هذه العملية "[٢٨].

والنسبية في لبنان تطبق الى حد بعيد، كما في تركيب هرم السلطة منذ العام ١٩٤٣، اذ وزعت الرئاسات الثلاث على الطوائف المارونية والشيعية والسّنية.

كما أعطيت طائفة الروم الأرثوذكس منصبي نائب رئيس مجلس النواب والوزراء، وكذلك طبقت النسبية على تشكيل الحكومات التي عكست تركيبة المجلس النيابي الطائفية والإثنية والمناطقية والسياسية، ووزعت المقاعد النيابية حسب وثيقة الوفاق الوطني، على قاعدة التساوي بين المسيحيين والمسلمين والنسبية بين طوائف كل من الفئتين.

كما أقرت ايضاً النسبية في توزيع المقاعد النيابية بين المناطق، وهي التي توفر المزيد من الضمانات لمراعاة التوازن الطائفي.

وشمل تطبيق النسبية ايضاً سائر الإدارات وتوزيع الوظائف على مختلف المستويات، وتكَّرس ذلك مع نظام الموظفين الذي بوشر باعتماده عام ١٩٥٩ الذي أكد مراعاة أحكام المادة ٩٥ من الدستور وأعتمدت النسبية ايضاً في السياسة المالية، والمشاريع الإنمائية، والخدماتية التي اتبعتها الدولة، وامتدت الى منظمات المجتمع المدني.

إنّ اعتماد النسبية كمعيار أساسي للتمثيل السياسي، والتعيينات في مجالات الخدمة المدنية، وتخصيص الأموال العامة في الإنماء المتوازن، كان من شأنه، لو تم التوافق في لبنان على تطبيقه بشكله الصحيح، أن يفسح في المجال أمام شريحة كبيرة من الكفاءات العلمية، والثقافية، والاجتماعية، والنقابية، والحزبية، للمشاركة في صنع القرارات الوطنية وتنفيذها.

لكن ولأسباب مصلحية ضيقة تتم محاربة النسبية لصالح التمثيل الأكثري، ولصالح هيمنة أصحاب النفوذ لى القرار الوطني، ولصالح التحكم بمالية الدولة، وحرمان المجتمع من سياسة إنمائية حقيقية ومتوازنة.

رابعاً: استقلال ذاتي للطوائف في ادارة شؤونها الداخلية الخاصة

يرى أرنت ليبهارت في كتابه "الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد" أنَّ الانحراف الأخير عن حكم الأكثرية، هو الإستقلال

(٢٨) أرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠.

القطاعي، الذي يستتبع حكم الأقلية لنفسها في المنطقة التي تعني هذه الاقلية حصرياً.

إنها اللازمة المنطقية لمبدأ الائتلاف الواسع، ففي كافة الشؤون التي تعني الجميع، ينبغي للقرارات أن تتخذ من قبل كل القطاعات معاً، وبدرجات متساوية تقريباً من النفوذ.اما في باقي الشؤون فيمكن تفويض إتخاذ القرارات وتنفيذها لقطاعات مختلفة "(٢٩)

إن تفويض سلطات صناعة الحكم، وتنفيذه الى القطاعات، مقروناً بالتوزيع النسبي للأموال الحكومية على كل قطاع، يشكل حافزاً قوياً لمختلف المنظمات القطاعية، معنى هذا ان الإستقلال القطاعي يزيد من الطبيعة التعددية لمجتمع تعددي اصلاً.

ثَّمة شكل خاص من أشكال الإستقلال القطاعي، وهو الفيدرالي مع أنَّ الفيدرالية يمكن أن تطبق أيضاً في مجتمعات غير تعددية.

نظرياً، ثمة بضعة أوجه شبه هامة بين الفيدرالية والنظرية التوافقية، ولا تقتصر أوجه الشبه على منح الإستقلال الذاتي للعناصر المكونة للدولة، وهي أهم سمة من سماتها، بل تتعدَّاها الى المبالغة في تمثيل الأقسام الصغرى في المجلس الفيدرالي.

لذلك يمكن إعتبار النظرية الفيدرالية نمطاً محدوداً وخاصاً من النظرية التوافقية وبالمثل، فمن الممكن إستعمال الفيدرالية كطريقة توافقية، عندما يكون المجتمع التعددي مجتمعاً فيدرالياً اي مجتمعاً يتركز فيه كل قطاع في إقليم محدد منفصل عن بقية القطاعات، وبعبارة أخرى تتطابق فيه الإنقسامات القطاعية، مع الإنقسامات الإقليمية وبالعكس، فإن الاستقلال القطاعي يمكن أن يعد تعميماً لفكرة الفيدرالية.

وفي لبنان تتمتع الفئات الدينية بمقدار واسع من الاستقلالية، في الأحوال الشخصية والتربية والتعليم والتنظيم السياسي والمجتمعي، كما لها حريات واسعة في إنشاء الاحزاب والجمعيات والهيئات على أساس فئوي.

إن الاستقلالية التي تتمتع بها الفئات اللبنانية في هذا المضمار، هي نتاج النظرة العامة التي تسم النظام اللبناني تجاه المسألة الطائفية، فضلاً عن الاتجاه الليبرالي العام، الذي طبع سياسة الدولة اللبنانية.

وهذه الاستقلالية التي تتمتع بها الفئات اللبنانية، جعلت الكثيرين يرون أن لبنان هو فيدرالية طوائف لكن هذا النوع من الفيدراليات يختلف عن فدرالية الطوائف اللبنانية، فالنوع الأول يتداخل مع الفدرالية الشخصية، التي يستطيع فيها الفرد أن يختار الفئة التي يريد الإنتماء اليها، كما أنه يستطيع الانتقال بسهولة من فئة الى أخرى، دون أن يؤثر هذا الإنتقال على وضعه الاجتماعي، " أما في لبنان فالجمعيات الدينية هي الطاغية، والفرد ينتمي اليها من ولادته حتى مماته، ومن الصعب أن ينتقل الفرد من فئة الى أخرى، دون أن يدفع كلفة عالية بسبب هذا الإنتقال، ومن ثم فإن الفدرالية الشخصية بمفهومها اللبناني، لا توفر للفرد مستوى الحرية الذي يتوفر للأفراد في نظم الديمقراطية التوافقية المتقدمة "(٣٠).

وبالتالي فإن لبنان في إعطائه درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع (أو جماعة) في إدارة شؤونه الداخلية الخاصةً طبق بحرفيته انما ليس بروحيته وأهدافه الحقيقية، بل طبق بشكل سلبي أدى الى قيام مؤسسات اقتصادية واجتماعية وصحية وثقافية وتعليمية، على

(٢٩) ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠.
(٣٠) مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، التوافقية وادارة التعددية، مرجع سبق ذكره، ص١٣٣.

حساب مؤسسات الدولة، وهو ما أتاح للمجموعات الطائفية، أن تعمق هيمنتها على شؤون أبناء طوائفها، وربط مصالحهم بمصالحها وليس بالمصلحة الوطنية العليا، وهو ما أثّر على الالتزام الوطني والمواطنة، لدى شريحة واسعة من المواطنين.

وقد أبدى عدد من الباحثين آراءهم حول الديمقراطية التوافقية في لبنان، حيث أعتبروا بأنه ليس من المفارقة التأكيد أن العمل في سبيل القاعدة الحقوقية في النظام الدستوري اللبناني، هو الذي يوفر الأمان النفسي، والتطوير نحو تخطي الكثير من المعوقات، لأنه إذا ألغيت بعض التدابير الدستورية التوافقية في قاعدة الأكثرية في مجتمع سياسي لا تتوفر فيه ضوابط حقوقية، فالبديل عن هذه التدابير هو الفلتان التام لصالح القهر والهيمنة والاستئثار بالسلطة والنفوذ والموارد...

" يرى انطوان مسرة أن تطبيق نمط التوافقية في لبنان اليوم هو في كثير من جوانبه موحش(sauvage)، سبب ذلك لا يقتصر على الطبقة السياسية، بل ايضاًعلى نمط في الفكر السياسي، يوفر الشرعية والبركة لممارسات مناقضة اصلاً لدولة الحق، وأبسط القواعد الحقوقية، وذلك تحت شعار هذا هو النظام !هذا هو ميثاق ١٩٤٣ !هذا هو ميثاق الطائف ! ويضيف بأن تطبيق التوافقية ضمن قواعدها الحقوقية وان كانت بعض هذه القواعد غير مثالية، هو الذي يؤدي الى تطوير أدائها الديمقراطي وحتى تخطيها "[٣١].

ويرى د.عصام سليمان " بأن للديمقراطية التوافقية في النظام السياسي اللبناني ضوابط نص عليها الدستور، فالوفاق الوطني تحقق حول مبادئ و قواعد وردت في مقدمة الدستور، وفي العديد من مواده، وكان ينبغي أن تتقيد الممارسة السياسية بها، غير أن التوافق على مستوى الممارسة تخطى الحدود والضوابط التي نص عليها الدستور، ليشمل كل الامور المتعلقة بإدارة الشأن العام، بما فيها الأمور المتعلقة بتسيير شؤون الدولة اليومية، ما أدى الى خروج التوافق عن مساره الصحيح ولم يعد توافقاً من أجل تحقيق الديمقراطية والمصلحة العامة، وتحصين المجتمع والدولة، انما أصبح غالباً توافقاً من أجل تحقيق المصالح الخاصة، على حساب الديمقراطية بسبب إعتماد قوانين انتخابية نيابية مفصلة على مقاساة السياسيين النافذين في الطوائف، ومتعارضة مع ما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني، ومع المبادئ التي نص عليها الدستور" [٣٢].

ويصف داوود الصايغ الواقع القائم بقوله " أكثر ما يخشى منه على الممارسة الجارية، هو إخضاع الدستور للقرار السياسي، والإكتفاء بعد ذلك بتدبير الأمر، أي بإيجاد المخرج الذي يراعي الشكل لذلك كان الترابط وثيقاً بين الدستور والوفاق وهما قاعدتا نظام الحكم اللبناني" [٣٣].

اما الدكتور خالد قباني " فيرى بأن النظام السياسي اللبناني يستعصي على كل تصنيف وتوصيف جاد، فهو نظام يستلهم مبادئ وركائز النظام البرلماني، وينسجم بل يأخذ ببعض القواعد المتبعة في الأنظمة التوافقية، لجهة

(٣١) أ.انطوان نصري مسرة، النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني، ابحاث مقارنة في انظمة المشاركة، بيروت المكتبة الشرقية، ٢٠٠٥، ص ٣٨.

(٣٢) د.عصام سليمان، الانظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٧.

(٣٣) أ.داوود الصايغ، اين الدستور والوفاق في مسيرة نظام الحكم، جريدة النهار ٢٠٠٤/١١/٦.

تمثيل الطوائف في الحكم و الإدارة، وفقاً لنسب محفوظة ومحددة، وتشكيل حكومات ائتلافية، ولكن هذه الخصوصيات التي تميز بها النظام السياسي، لا تخرجه عن دائرة النظام السياسي البرلماني الذي يعتمده لبنان، بل تعمل من داخل هذا النظام الذي يؤمن مشاركة الطوائف، أي مكونات المجتمع السياسي اللبناني في الحكم، وفي صنع القرارات السياسية، لذلك يمكن تسمية هذا النظام، بأنه نظام المشاركة السياسية في إطار النظام الديمقراطي البرلماني" (٣٤).

ويرى د.كميل حبيب " أن المساومة التي اخترعتها التوافقية تحافظ على الفرقة المجتمعية وتعممها. بمعنى اكثر دقة، ان التوافقية تقدم للطوائف المتعاقدة الشروط " سلم أهلي " وهدنة بين حربين، ليتمكنوا خلالها من مراجعة نقدية عقلانية لتفادي دورة عنف جديدة. وعلى اللبنانيين الإقرار بهذه الحقيقة، كدافع لتطوير نظامهم السياسي"[١].

واننا نرى بأن مفهوم التوافق في النظام اللبناني يختلف عن مفهوم التوافق عند آرنت ليبهارت، فهو يقوم في لبنان شكلياً على مبادىء وقواعد وآليات تحكم نظامنا السياسي، وأداء مؤسساته الدستورية والسياسات العامة التي تقتضيها مصلحة البلاد العليا، وتوزيع المراكز في السلطة على الطوائف بما يحقق التوازن فيما بينها.

فالمبادى والقواعد التي قام عليها نظامنا السياسي، أدت الى العديد من الإشكاليات؟ التي كان لها التأثير الكبير على أدائه ومساره، ومنها إشكالية العلاقة بين الديمقراطية والتوافقية، وإشكالية العلاقة بين المشاركة الطوائفية في السلطة، والتمثيل في مجلس النواب والحكومة، وإشكالية العلاقة بين الديمقراطية التوافقية في إدارة الحكم والنظام البرلماني اللبناني، وإشكالية تخصيص الرئاسات الثلاث بموجب العرف للطوائف الكبرى.

إن مفهوم التوافق وحدوده ووظيفته في نظامنا السياسي، يتطلب ضبط العلاقة بين الديمقراطية والتوافقية، التي لا تتحقق إلا من خلال ممارسة الديمقراطية، فالعلاقة بين الديمقراطية التوافقية والديمقراطية حساسة ودقيقة جداً، ويمكن أن تجنح في إتجاه تحقيق التوافق على حساب الديمقراطية متى ساد الإستقرار والتفاهم، بين الطوائف الكبرى على القضايا المصيرية.

وهذا ما حدث في التجربة السياسية اللبنانية وخاصة بعد إتفاق الطائف.

(٣٤) د. خالد قباني، محاضرة القيت في مركز عصام فارس بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٩.